

كوسوفو والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة: وجهة نظر شخصية من داخل المفوضية

بقلم: نيكولاس موريس

وعندما أوفدت المفوضية العليا بعثتها إلى كوسوفو في الأسبوع الأخير من سبتمبر/أيلول ١٩٩٨ (وهي البعثة الثانية من ثلاث بعثات مشابهة في تلك السنة بهذه المناسبة)، كان الصراع قد شرد بالفعل ما يزيد على ٣٠٠ ألف نسمة داخل وخارج الإقليم. وكان الاستنتاج الرئيسي الذي توصلت إليه البعثة هو أن حلاً عادلاً ودائماً لن يتحقق ما لم يتغير موقف بلغراد من ألبان كوسوفو بصورة جذرية. فبدون هذا التغيير، الذي كان يبدو بعيد الاحتمال، كان من الواضح أن قدرة المجتمع الدولي على المساعدة على ضمان الحماية محدودة للغاية. وقد لاحظ المراقبون أن رد الفعل الدولي الخافت قبل سبتمبر/أيلول كان يجسد تخوفاً من ظهور جيش تحرير كوسوفو كقوة لها شأنها وما قد يترتب عليه من "استقلال" بعض مناطق كوسوفو.

واتسعت دائرة مشاركة المجتمع الدولي في السعي لحل الأزمة بصورة ملحوظة مع اعتماد قرار مجلس الأمن رقم ١١٩٩ الصادر في ٢٣ سبتمبر/أيلول ١٩٩٨. وكان القرار السابق يطالب بلغراد بتنفيذ جملة أمور من بينها سحب قوات الأمن التي كانت تمارس القمع ضد السكان المدنيين في كوسوفو. وكان الرئيس ميلوسوفيتش قد تعهد بالفعل في إعلان مشترك مع

يناقش الكاتب في هذا المقال كيف تحدى تدفق اللاجئين على ألبانيا ومقدونيا كافة جوانب قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة.

النصف الثاني من شهر يوليو/تموز ١٩٩٨، مع بدء الهجوم المضاد الكبير المرتقب والذي شنته قوات الأمن ضد جيش التحرير. فاستعادت قوات الأمن سيطرتها على عدد من المناطق الرئيسية، وارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان على نطاق واسع، وكثفت حملة الإرهاب والترويع والنزوح القسري لإخضاع السكان المدنيين. وكان السبب وراء هذا اللون من العقاب الجماعي على المساندة الموهومة لجيش التحرير، هو تصور الصرب أن كل رجل ألباني صحيح البنية عضو في تلك المنظمة. كما كان جيش التحرير من جانبه مسؤولاً عن ارتكاب اعتداءات على حقوق الإنسان. وبالرغم من اشتداد الحاجة بوضوح إلى المساعدة، كان الهم الأول للسكان هو التماس الأمن والأمان. وكانت عناصر استراتيجية المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة الرئيسية - بالإضافة إلى تنشيط المساعدة - في هذه المرحلة، هي جمع المعلومات والدعوة إلى نصرة النازحين والتركيز الشديد على توفير الحماية لهم.

اتسم الاهتمام الدولي بكوسوفو منذ أوائل عام ١٩٩٨ بطابع إنساني قوي. واتخذ عرض المشكلات التي واجهت غالبية ألبان كوسوفو والاستجابة الدولية صفة الحاجة للمساعدة الإنسانية في المقام الأول في معظم الأحيان. وكما أفاد مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في تقريره عن بعثته في سبتمبر/أيلول ١٩٩٨ إلى المنطقة والمقاطعة، "يبدو أن كوسوفو مشكلة سياسية لها عواقب إنسانية مروعة لا يوجد لها سوى حل سياسي". فلب هذه المشكلة ينطوي على اعتداءات مزمنة على حقوق الإنسان. وكانت الفصل الأول من المأساة، أزمة كوسوفو نفسها، تحدياً لتوفير الحماية قبل أي شيء آخر، إذ كان الهم الأول لضحايا الصراع هو التماس الأمان ولم يكن المساعدات المادية بأي حال من الأحوال. والمرحلة الثانية التي بدأت بوصول حشود من اللاجئين إلى ألبانيا ومقدونيا أثناء الغارات الجوية التي شنها حلف شمال الأطلسي، كانت تحدياً لكافة جوانب قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة.

المرحلة المبكرة

بدأت الأزمة الحالية في أواخر فبراير/شباط ١٩٩٨، عندما أدت أول صدامات خطيرة بين قوات الأمن اليوغوسلافية والصربية (سنشير إليها من هنا فصاعداً بقوات الأمن) وبين جيش تحرير كوسوفو (جيش التحرير) والمشتبه في تعاطفهم معه، إلى مصرع عدد من المدنيين على يد قوات الأمن. وكان من الصفات المميزة لهذه المرحلة المبكرة، ظهور جيش التحرير وسيطرته بصورة متزايدة على المناطق والطرق. وكانت الحاجة إلى الإغاثة محدودة. ثم بدأت مرحلة جديدة في



أن نفس تلك الحكومات، التي كان بعضها قاسياً في نقدنا لعدم استعدادنا بالصورة المطلوبة، كانت تستجيب لطلب المفوضية العليا بالاستعداد لتوفير إغاثات الطوارئ على نطاق واسع تحسباً لفشل الجهود الرامية إلى تحقيق السلام. فالاستعداد لمجابهة المشكلة التي حدثت بالفعل لم يكن يقتضي الإسراع في طلب توفير الغوث من تلك الدول بل أن تكون هذه الدول قد لبث بالفعل هذه الاحتياجات عندما كانت فرص نجاح جهود السلام محتملة وفي الوقت الذي كانت فيه تلك الأحداث التي وقعت أمراً لا يطرأ على بال.

ولم يكن شغلنا الشاغل هو فشل التخطيط للطوارئ أو قلة المخزون الاحتياطي (الذي كان في أماكن أخرى داخل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية)، بل كان قلة عدد العاملين. وكانت تلك المرحلة تحتاج إلى جهود عاملين كثيرين من البداية. فاصطحب مجموعات صغيرة عبر الحدود بأمان، والشروع في الإغاثة وإعداد برنامج الترحيل الإنساني، كانت كلها أموراً تتطلب قدراً كبيراً من الخبرة والحس السياسي المرهف والمهارة الإعلامية من جانب كل من يعملون في الميدان. وكان أي موظف ميداني تابع للمفوضية العليا يواجه في خلال اليوم الواحد بكم كبير من المشكلات الحادة ذات طابع سياسي قوي في أحيان كثيرة، فضلاً عن سيل من كبار الزوار. وأعدنا نشر الفريق الذي سحبهنا من كوسوفو، والذي كان من بين أفراد عدد ممن تفرسوا على مجريات عملنا في البوسنة، فضلاً عن الزملاء الذين حشدناهم من كافة أنحاء العالم. وقد أدى النظام الذي اتبعه فريق التصدي لحالات الطوارئ التابع للمفوضية العليا مهمته بكفاءة غيرت مجريات الأمور. ومع ذلك، لم يكن تحت تصرفنا عدد كافٍ من أكثر عاملينا الميدانيين خبرة.

وبالرغم من القيود المفروضة، تمكننا، بفضل الإجراءات العاجلة التي اتخذت لمواجهة تدفق اللاجئين، من تلبية الاحتياجات الأساسية الفورية لهم مع تقليل معدل الوفيات إلى أدنى حد ممكن. ومعظم الفضل في ذلك يعود إلى مرونة اللاجئين أنفسهم وكرم من استضافوهم على الفور. ولكن كل ذلك كان لا يكفي وحده. وعلينا هنا، حتى نفي كل ذي حق حقه، أن نعترف بأن الاستجابة الدولية كانت تتصف بالسوء، حيث بادرت الدول إلى توفير الموارد اللازمة بالرغم من عدم التنسيق الذي عاب بعض المبادرات الثنائية أول الأمر. وأمکن للزملاء، الذين حشدتهم المفوضية العليا للاجئين وغيرهم من العاملين في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المشاركة ووجهتهم للعمل في مواقع الأحداث في الوقت المناسب، أن يتداركوا الموقف من خلال العمل المضني الذي كان يستمر لساعات طويلة كل يوم على مدار أيام الأسبوع السبعة منذ أن بدأت عمليات النزوح الجماعي. وكانت مساهمة زملائنا من السكان المحليين، بمن في ذلك من كانوا أنفسهم من اللاجئين، ذات أهمية قصوى.

الجماعية^١ وعلى عكس ما كان يحدث في العمليات المبكرة، كان من النادر ألا يسمح لعاملينا وقوفنا دخول المنطقة كما أصبح تسليم المعونات أكثر سهولة. وكان بعض المدنيين الصرب بحاجة إلى حمايتهم من جيش التحرير في ذلك الوقت. وكانت العمليات الإنسانية لا تفرق بين الأشخاص مثلما حدث في صراعات البوسنة وكرواتيا من قبل. وكانت التفرقة الوحيدة تستند إلى احتياجات النازحين العائدين وغيرهم من غير النازحين الذين أضرروا من الصراع بصورة مباشرة. وتلقى حوالي ٤٠٠ ألف شخص في كوسوفو المعونات من خلال عملية اعتبرت فعالة من جهات عديدة. بيد أن الأحداث أبرزت قصور الإجراءات الإنسانية في غياب تحرك سياسي ناجح بصورة لا تحتل اللبس.

وفي أثناء الأسابيع الأحد عشر التي استمرت خلالها عمليات حلف الأطلسي، أي من أواخر مارس/آذار

الرئيس يلتسين في موسكو في ١٦ يونيو/حزيران، "بعدم ممارسة القمع ضد السكان المسلمين". وفي أواخر أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨، أعاد جيش التحرير تأكيد وجوده عندما بدأت قوات الأمن في تنفيذ انسحاب جزئي. ومع نشر الأفراد غير المسلحين لبعثة الرصد التابعة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي وحلول الشتاء، عاد عدد لا بأس به من النازحين في داخل كوسوفو إلى بيوتهم (المطلب الثاني لقرار مجلس الأمن رقم ١١٩٩)، أو، على أضعف تقدير، إلى مناطق مجاورة لبيوتهم المخربة. وتحسن الوضع الأمني على المدى القصير. وكانت كل الأطراف تدرك أن ما تم لم يكن حلاً سياسياً في حد ذاته، بل مجرد فسحة قصيرة من الوقت للتوصل إلى حل من هذا النوع.

وفي أواخر ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨، أخذ وقف إطلاق النار في الانهيار. فعادت قوات الأمن بعدم

لم نكن مهيين لمجابهة أزمة لها ما كان لتلك الأزمة من أبعاد هائلة

حتى بداية يونيو/حزيران ١٩٩٩، فر حوالي ٩٠٠ ألف لاجئ من كوسوفو أو طردوا منها. ووجدت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين نفسها طرفاً في عملية يفوق تعقيدها وصعوباتها كل العمليات التي واجهتنا من قبل.

إذ كانت مشكلات الحماية الرئيسية تعقد مشكلات المساعدة العملية التي لا يستهان بها. كانت مقدونيا عازقة عن استقبال اللاجئين، ووجد ألبان كوسوفو أن حكومة الجبل الأسود على استعداد لحمايتهم عند تمكنها من ذلك، ولكنهم كانوا يشعرون بالتهديد من وجود قوات الأمن الاتحادية. وازداد تجنيد جيش التحرير للسكان. وتمزق شمل الكثير من الأسر وازداد عدد المفقودين. وأصبح التعامل مع عدد من المشكلات العملية والسياسية ومشكلات الحماية مسألة ضرورية في مناخ سياسي بالغ التوتر، بما ينطوي عليه من قدر كبير من المجازفة من جانب الحكومات المعنية.

نقص الاستعداد

كانت أولى المشكلات التي واجهتنا هي أننا لم نكن مهيين لمجابهة أزمة لها ما كان لتلك الأزمة من أبعاد هائلة. إذ لم تكن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين تتوقع طرد معظم سكان كوسوفو ذوي الأصول الألبانية بصورة جماعية شأنها في ذلك شأن كل صناعات القرار والمعلقين الغربيين تقريباً، وحتى ألبان كوسوفو، وإن كان هذا بالطبع ليس بالعدر المقبول. ومع ذلك، كان المجتمع الدولي، ولاسيما الحكومات الغربية الرئيسية، تراهن على السلام حتى قبل أيام من حدوث النزوح الجماعي، كما كانت تحت المفوضية العليا على أن تستعد لتنفيذ اتفاقات رامبويه في وقت مبكر. ومن غير المحتمل

اكتراث واضح إلى ممارسة سلسلة من "التدريبات الشتوية" باستخدام الذخيرة الحية كانت تستهدف معازل جيش التحرير بشكل واضح. وكانت النتيجة موجة جديدة من نزوح السكان المدنيين من مناطق لم تكن قد عانت من الصراع جدياً حتى ذلك الوقت.

إشراك المجتمع الدولي

اتخذ إسهام المجتمع الدولي صورة أكثر جدية على أثر مجموعة من الأحداث المتشابهة، حيث انهار وقف إطلاق النار مع موجة من التهديدات التي وجهتها قوات الأمن لجيش التحرير، ومع افتضاح أمر بعض الانتهاكات التي لقيت اهتماماً إعلامياً واسع النطاق مثل مذبحه راتشاك في ١٥ يناير/كانون الثاني ١٩٩٩. وكانت مفاوضات رامبويه الناتجة عما سبق قد بدأت في فبراير/شباط واستمرت بصورة فعلية حتى ١٩ مارس/آذار ١٩٩٩. واستمر العنف والنزوح بالرغم من إجراء المحادثات، ثم ازداد إيقاعهما بصورة ملحوظة بعد انتهاء مفاوضات رامبويه دون التوصل إلى اتفاق في ٢٣ فبراير/شباط ١٩٩٩. وكانت الهيئات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركاؤها من المنظمات غير الحكومية قد اضطروا إلى وقف عملياتهم في كوسوفو في ٢٣ مارس/آذار ١٩٩٩. وكان المعتقد أن عدد النازحين في داخل كوسوفو يزيد على ٢٦٠ ألف شخص، وأن عدد النازحين في أماكن أخرى في المنطقة يزيد على ١٠٠ ألف، وأن ما يربو على ١٠٠ ألف آخرين يلتسمون اللجوء خارج المنطقة منذ أوائل عام ١٩٩٨.

ومع حلول بداية ١٩٩٩، اكتسبت العمليات الإنسانية في داخل كوسوفو عدداً من خصائص عمليات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أثناء حرب البوسنة بما في ذلك استخدام القوافل الدولية

طلب المساعدة من حلف شمال الأطلسي

بعد مرور أسبوع على بداية عمليات النزوح، ومع وجود ٣٠٠ ألف لاجئ جديد في ألبانيا ومقدونيا بالفعل، لجأت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين إلى العسكريين طلباً للمساعدة، إذ كنا نشعر بأن مشكلة اللجوء السياسي إلى مقدونيا والمشكلات العملية المتعلقة بالإمداد والتموين والإسكان في ألبانيا تتجاوز إمكاناتنا. والمشكلات التي تواجهها المنظمات الإنسانية عند عملها مع العسكريين الذين يشكلون طرفاً في صراع أو يصبوحون طرفاً فيه معروفة وموثقة^٢. لقد طلبت المفوضية العليا مساعدة حلف شمال الأطلسي بعد تفكير وتمعن. وكان الاتفاق مع الحلف يعترف صراحة بتصدر المنظمات الإنسانية. وكان نفس الشيء ينطبق على مساعدات حلف شمال الأطلسي الفعلية في موقع الأحداث. والسبب المباشر في طلب المفوضية مساعدة الحلف في ٣ إبريل/نيسان، هو عدم توافر وسيلة أخرى للتغلب على المأزق السياسي الذي أدى إلى تكديس ٦٥ ألف شخص في العراء وتعريض حياتهم للخطر على الحدود بين كوسوفو ومقدونيا على مرمى حجر من الملاذ الآمن. وكان إبداء الحلف استعداداً لبناء المخيمات من أجل هؤلاء والشروع في تنفيذ برنامج ترحيل إنساني جوي بمثابة "الصفقة" التي كانت مقدونيا تنتظرها حتى تسمح لهم باللجوء إليها. وإنما وإن كنا في واقع الأمر نفضل ألا نضطر إلى عقد صفقة من هذا النوع، إلا أنها كانت أمراً حيوياً في ظل الظروف القائمة.

وإذا كان طلبنا للمساعدة من حلف شمال الأطلسي قد انتقد من بعض الجهات، فينبغي ألا ننسى أن كلا الحكومتين الألبانية والمقدونية قد طلبتا شخصياً المساعدة "الإنسانية" من الحلف. وكان من الأطراف الذين رأوا أن تنفيذ أية عمليات إنسانية للتصدي للأزمة الملحة يحتاج إلى مساعدة حلف شمال الأطلسي، الحكومات الأعضاء في الحلف التي كانت قد نشرت جنودها لتنفيذ اتفاقيات رامبويه، وكذلك الرأي العام في معظم الدول الأعضاء في الحلف، والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة. وكان تنسيق تلك المساعدة في رأينا أفضل من الترتيبات الثنائية التي كانت ستصبح بديلاً لا مفر منه. وجدير بالذكر، أننا لم نخدع أنفسنا في أي وقت من الأوقات بقدرتنا على التأثير على الحكومات فيما يتعلق بالمسائل التي تمس مصالحها الوطنية بشدة.

وإذا كانت الحاجة إلى مشاركة حلف شمال الأطلسي قد نشأت نتيجة لتضافر بعض الحتميات، مثل الوضع السياسي في مقدونيا وحجم تدفق اللاجئين، فإن برنامج "الإجلاء الإنساني" جاء وليد الأوضاع السالفة الذكر. وقد سبق أن نوقشت قضية "المشاركة في تحمل الأعباء" لسنوات في اجتماعات مختلفة، كان من بينها اجتماعات اللجنة التنفيذية للمفوضية العليا حيث أعربت بلدان اللجوء عن رغبتها في أن تشاركها الدول المانحة في استضافة اللاجئين، وألا تكتفي بتحمل الأعباء

التنسيق من جانب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة

لم تحرص بعض الحكومات المانحة هذه المرة على أن تتصدر المفوضية العليا المبادرات الإنسانية كما حدث في البوسنة، بل بادرت بوحى من ذاتها بالاضطلاع بالمبادرات الإنسانية وتنفيذها مباشرة. ولكي تبرز نشاطها للملا، سعت إلى تنفيذ حلول سريعة كان تنفيذها غير متاح بالتأكيد. ففي البوسنة كانت المفوضية تسيطر بالفعل على منافذ العمليات الإنسانية وتضبط المشاركة فيها، لذلك كان التنسيق



كوكس، في ألبانيا

سهلاً بصورة نسبية. وبالرغم من أنه كان باستطاعة القوات العسكرية المحلية منع القوافل الإنسانية أو تقييد تحركاتها، إلا أن تأثير تلك القوات كان محدوداً على الجوانب الأخرى من العمليات الإنسانية. أما في حالة تدفق اللاجئين من كوسوفو، فقد أصبح اضطلاع المفوضية العليا بالتنسيق في غاية الصعوبة من ناحية عملية رغم أن تنسيق الأنشطة الإنسانية جانب من المسؤوليات الملقاة على عاتقها لا يماري فيه أحد من الناحية النظرية. في البداية كان التنسيق من رابع المستحيلات حيث تناقست الحكومات المانحة بصورة محمومة على توفير المساعدات الضخمة التي كانت توزع مجاناً. وبدأ الجميع يطالبون المفوضية باتباع منهج أكثر فعالية لتنسيق تلك الأنشطة، في الوقت الذي كانت فيه الحكومات المضيفة والمانحة تُعد ترتيبات ثنائية فيما بينها لتقديم المساعدات وبناء المخيمات وإدارتها. وكانت أبناء هذه الأنشطة تصل متأخرة إلى المفوضية العليا، وفي بعض الأحيان لم نكن نعلم بالأمر إلا عندما تخبرنا تلك المنظمات غير الحكومية التي كنا قد اتفقنا على تزويدها بخدمات الإمداد بأنها قد استبدلت. وكانت معايير التعاون الثنائي متباينة تبايناً كبيراً. ووفدت إلى الساحة منظمات غير

المالية. ولكن هذه الدول لا تملك أي نفوذ، وحتى لو كان لها نفوذ، فهو ضئيل. غير أن حجة مقدونيا كانت قوية، كما أنها كانت تملك النفوذ اللازم بسبب تواجد قوات حلف الأطلسي على أراضيها. وكان برنامج "الإجلاء الإنساني" هو شرط استمرارها في منح اللجوء. وفي مواجهة الواقع السياسي، أيدت المفوضية العليا البرنامج في مناقشاتها، وإن كان تنفيذه أمراً لا مفر منه مثل تأييد حلف شمال الأطلسي لتنفيذ عملية إنسانية.

كان اختيار اللاجئين المغادرين من خلال برنامج "الإجلاء الإنساني" محفوفاً بالمصاعب ولا يخلو من التجاوزات. فقد كان المفهوم جديداً في حد ذاته، وكانت المشكلات المنتظر أن تعرقل توفير الحماية كثيرة. فالدول لم تعرض إعادة توطين اللاجئين أو حتى تزويدهم بحماية مؤقتة. وحاولت بعض الحكومات التي عرضت توفير أماكن للاجئين التخفف من مسؤولياتها برفض السماح باستخدام البرنامج للإسراع في لم شمل الأسر أو حتى الأزواج والزوجات لأن ذلك كان سيمنح الأشخاص الذين سييجري إجلاؤهم الحق الكامل في اللجوء. بل من الجوانب المثيرة للسخرية التي اتسمت بها هذه المرحلة أن الحكومات التي احترمت مطلب المفوضية العليا بشأن حماية ملتسمي اللجوء الكوسوفيين وعدم إعادتهم في المرحلة السابقة على عملية حلف شمال الأطلسي، هي التي أصبحت أكثر تشدداً بعد بدء العملية المذكورة. بل إن المفوضية العليا قد اضطرت إلى تنفيذ الزعم القائل بأن الأشخاص المرشحين لا يحق لهم الحصول على كافة جوانب الحماية المنصوص عليها للاجئين لأنهم هم أنفسهم لم يفروا من الاضطهاد.

ويتخذ بعض الباحثين من صراع البوسنة السابق على صراع كوسوفو مرجعية يستندون إليها (مثل بعض العاملين في المفوضية العليا)، ومن ثم فقد نحوا إلى تجاهل بعض الاختلافات الجوهرية بين هذين الصراعين. ففي البوسنة كانت العمليات التي اضطلعت بها المفوضية العليا بديلاً عن اتخاذ إجراء سياسي لحل المشكلة. لذلك كان الحرص على نجاحها وإبراز ذلك النجاح أمراً هاماً بالنسبة للحكومات المعنية في المقام الأول. بينما كانت عمليات النزوح من كوسوفو نتيجة، بشكل أو بآخر، لإجراءات سياسية اتخذتها الحكومات المعنية في المقام الأول وإن لم تكن هذه الإجراءات سبباً لها. لقد ظهرت فجأة أزمة إنسانية ضخمة جديدة بحاجة ملحة إلى أن تظهر الحكومات وحلف شمال الأطلسي أنهم يقومون بواجبها. كانت هناك في الميزان اعتبارات سياسية بالغة الأهمية، تتنافس مع بعضها البعض أحياناً، في نظر تلك الحكومات. وكانت العمليات الإنسانية أحياناً مطية لتلك الاعتبارات أو خاضعة لها في الوقت نفسه. كما اتضحت كثرة ادعاء الإنجاز ووجود كبش فداء حاضر لتلقي اللوم عندما تبدو بادرة أي تقصير.

مدارس معلبة

دارت مناقشات كثيرة خلال العام المنصرم على وجه التقريب، ولاسيما أثناء أزمة البلقان الحالية، حول التدخلات النفسية الاجتماعية لصالح اللاجئين والنازحين الذين تعرضوا لمعاناة نفسية هائلة أثناء وقبل نزوحهم.

وقد لا يتيسر في كل الأحوال التخلص من أسباب الصدمة أو كف المشكلات. ومع ذلك، فالاستعانة بالتعليم والترفيه والأنشطة المنظمة الأخرى قد تساعد بدرجة كبيرة. وتتطلب الوسائل الأخرى اللازمة لتخفيف الضغوط النفسية توفير معلومات يعتمد عليها، وهي ضرورة لازمة، ولكنها لا تتوفر مع الأسف في أحيان كثيرة. ولا ينبغي أن تشمل المعلومات بالضرورة مواضيع جساماً، مثل الألغام الأرضية والوعي بالشرك الخداعية التي لم تنفجر، بل يجب أن تشمل مواضيع من الحياة اليومية مثل الإخطار بالانتقال من مخيم إلى آخر، وسبب ضرورة هذا الانتقال، وكيفية الحصول على الطعام وأنواع الإغاثة الأخرى، وطرق الحصول على الرعاية الطبية، وطرق البحث عن المفقودين من أفراد الأسرة والأقارب. وقد يبدو كل ذلك أمراً بديهياً، بيد أنه يُنسى في معظم الأحيان في زحام المبادرة إلى تقديم المعونة.

لقد أنشأت حركة الصليب الأحمر، كما تفعل عادة في الأزمات مثل أزمة البلقان، مكاتب للرصد في كل المناطق المتضررة وفي البلدان الأخرى التي تستقبل اللاجئين. ولا تكتفي هذه المكاتب بالرصد ولكنها تقوم بجمع شمل الأسر. وبالإضافة إلى ذلك، قام الاتحاد الدولي للصليب الأحمر وجمعيات الهلال الأحمر بالتعاون مع جمعية الصليب الأحمر البريطانية بتوفير ٦٠٠ صندوق يحتوي على معدات تعليمية وأخرى ترفيهية لتوزيعها على اللاجئين العائدين. وهذه الصناديق، أو المدارس "المعلبة"، التي توزع بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة، ستتيح الفرصة لتعليم الأطفال المتضررين فضلاً عما توفره لهم من أنشطة منظمة ومن فرصة للعب حتى يتسنى لهم العودة إلى السواء الذي تفتقر إليه حياتهم الراهنة.

روبي تومسون
موظفة مسؤولة عن اللاجئين
الاتحاد الدولي للصليب الأحمر

أخرى. وقد ساهم العاملون في UNOCHA المعارون للمفوضية في مقدونيا في تنسيق قطاع عمليات الإمداد والإسكان (الشؤون الإدارية) الرئيسي، ورفع تقارير يومية عن الموقف (كما كانوا يفعلون من مكتب المفوضية العليا في بلغراد أثناء المراحل السابقة من الأزمة).

وهذه المشكلات من خصائص عمليات التصدي المبكر لحالات الطوارئ الإنسانية البارزة. ولكن في غضون أسابيع قليلة، ومع استتباب آليات الاتصال بالدول المانحة وتطور نشاطها، ظهر على الساحة منهج واضح يتسم بالتماسك والاتساق موجه إلى تلبية الاحتياجات. ومع ذلك، ظل التنسيق مسألة مستعصية بشدة في إطار تلك الأزمة، فقد كان من شأن كثرة المهام المحلية وعدم توفر أعداد كافية من العاملين المتمرسين في الأيام الحرجة الأولى أن تأخرت عمليات تطوير آليات التنسيق. ولا شك، أنه كان علينا أن نتحسب جداً للمشكلات والقيود العديدة من البداية. ولكن، ذلك هو ما حدث. والدرس الآخر العام الذي نخرج به من هذه التجربة، والذي أود أن أؤكد عليه، هو أن حالات الطوارئ الخاصة باللاجئين التي تستفحل وتصل من التعقيد إلى ما وصلت إليه هذه الأزمة تتطلب عملاً جماعياً أو تكوين اتحاد مؤسسي بين شركائنا من وكالات الأمم المتحدة وغيرها على غرار ما حدث أثناء هذه الأزمة.

وجدير بالذكر، أن كل الاعتبارات السالفة الذكر لم تحل دون تحقيق إنجازات بالغة الأهمية بالرغم من وجود صعوبات كأداء في أحيان كثيرة عرقلت أنشطة المنظمات الإنسانية، داخل كوسوفو في بداية الأمر ثم خارجها في مرحلة أخرى. ومن أجل دراسة جوانب الإخفاق التي ظهرت أثناء الأزمة شكلت المفوضية العليا لجنة لإجراء تقييم مستقل. ومثل هذا التقييم وغيره، سيساعد على استفادة الجميع من الدروس. كما أننا نأمل مخلصين أن نتعلم دروساً أيضاً من التفاعس المتتالي عن اتخاذ قرار سياسي حاسم، الأمر الذي جعل القيام بهذه العملية الصعبة ضرورة حتمية في المقام الأول.

عمل نيكولاس موريس مبعوثاً خاصاً للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين إلى البلقان في عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤، ثم مرة أخرى من أول إبريل ١٩٩٨ إلى نيسان ١٩٩٩ حتى ٣٠ إبريل نيسان ١٩٩٩. وقد كتب هذا المقال في أوائل يونيو حزيران ١٩٩٩. وتمثل الآراء الواردة في هذا المقال، وجهة نظر المؤلف الشخصية ولا تشارك الكاتب فيها بالضرورة الأمم المتحدة أو المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة.

١ للاطلاع على رواية شاهد عيان، انظر مقال فرناندو دل موندو "يوميات كوسوفو" in the UNHCR "Kosovo Diary" Publication Refugees, vol 1, no 114, 1999, pages 24-25.

٢ للاطلاع على تحليل لماع في هذا السياق، راجع ما كتبه إليزابيث بيكر "جماعة المساعدة (التابعة للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين) ومشاركة حلف شمال الأطلسي تثير المخاوف بشأن الحياد التقليدي"، "Aid Group's [UNHCR] Partnership with NATO Raises Concern Over Tradition of Neutrality", New York Times News Service, ٩ إبريل/نيسان ١٩٩٩.

حكومية لم يسبق لها أن مارست أي نشاط في كوسوفو أو في المنطقة وأبدت حرصها على تقديم المساعدة. وكان البعض منها حرصاً على اجتذاب الضوء إلى نشاطه، أما البعض الآخر فكان يعوزه فهم واضح للسياق أو الاحتياجات، كما لم يكن لدى كثير من تلك المنظمات الخبرة الضرورية.

ومما زاد الطين بلة في ألبانيا، رغبة الحكومة الميدانية في العمل الثنائي حيثما تيسر، بالإضافة إلى أن أنشطة التصدي الفوري التي نظمت على أراضيها



Oxfam/James Hawkins

لم تشارك فيها، بخلاف ما حصل في مقدونيا، المنظمات غير الحكومية المتمرسه التي سبق لها العمل في كوسوفو. لقد ساعدت المفوضية العليا الأعداد الكبيرة من المنظمات غير الحكومية الوافدة على ألبانيا على تأسيس خلية خاصة بها للتنسيق فيما بينها. كما أدخلت تعديلات على آلية التنسيق فيما بين القطاعات بالاتفاق مع شركاء المفوضية العليا المباشرين، الذين كانوا موجودين من قبل لاستقبال اللاجئين الذين وصلوا في عام ١٩٩٨، حتى تتناسب مع الوضع الجديد. وأدى العاملون الذين أعارتهم UNOCHA للمفوضية العليا دوراً رئيسياً في الفريق الذي شكلته الحكومة الألبانية لإدارة عمليات الطوارئ، والذي اقتسم المسؤولية داخله عن عمليات التنسيق مع المفوضية العليا على نحو مجد. وفي مقدونيا، كان شركاء المفوضية العليا السابقين في كوسوفو من المنظمات غير الحكومية يعتمدون في تنسيق نشاطهم على المفوضية منذ البداية، سواء على مستوى القطاعات أو على مستوى العمليات بصفة عامة. كما أخذ القادمون الجدد الأماكن المعدة لهم، وإن تفاوتت درجة السرعة والإقبال على العمل من منظمة إلى